

مرة أخرى، قيادة الاتحاد العمالي العام تبيح العمال

لبناء إضراب النقابات المستقلة يوم الأربعاء القادم

لبناء حركة عمالية مستقلة

تامر مهدي – اللجنة لأمية العمال في لبنان

11 10 13

ألغت قيادة الاتحاد العمالي العام أمس الإضراب العام الذي كان الاتحاد قد دعا إليه نتيجة الضغط من أكثرية النقابات وخاصة المستقلة منها والتي تقود نضالها منذ زمن دفاعاً عن الوظائف ومن أجل أجور وظروف عمل أفضل.

وتوصلت قيادة الاتحاد العمالي العام إلى تسوية تحسن وضع الفئة الأفقر من العمال وهي زيادة الحد الأدنى من 500.000 إلى 700.000 ل.ل. وزيادة 200.000 ل.ل. على الأجور دون الـ1000.000 ل.ل. وزيادة 300.000 ل.ل. على الأجور التي تتراوح بين 1000.000 و1800.000 ل.ل. ، ورفع بدل النقل من 8.000 إلى 10.000 ل.ل. عن كل يوم عمل.

وكان قد أعلن الاتحاد العمالي العام منذ أكثر من شهر أنه سيتجه إلى الإضراب العام إذا لم توافق الحكومة على رفع الحد الأدنى للأجور من 500.000 إلى 1250.000 ل.ل. و12.000 بدل 8.000 كبدل نقل. فلجأت قيادة الاتحاد إلى التفاوض مع الحكومة لإمرار الوقت وعقد تسوية معها، على حساب العمال التي من المفترض أن تمثلهم/ن والنقابات المستقلة كالأستاذة والاتحاد الوطني للنقابات وعمال المصارف وقطاع الإعلام والطبقة العاملة بأجملها.

وأتى هذا الإسراع في إقرار المشروع لمحاولة امتصاص الغضب الجماهيري من ارتفاع الأسعار وتلمل جماهير الأحزاب الكبرى من غياب أية طروحات اقتصادية باستثناء وزير العمل الجديد صاحب الماضي اليساري والحاضر الإصلاحية وصاحب المشروع الاقتصادي الوحيد لتحسين الأجور.

وتضمنت خطة وزير العمل ضم بدلات النقل والمنح التعليمية بقيمة 250.000 إلى الأجر الأصلي وتصحيح الأجور بعد الضم بنسبة 20% مع حد أقصى للزيادة بقيمة 1.500000، وفي بداية العام 2012 أن يطبق مشروع التغطية الصحية الشاملة الممولة بضريبة الربح العقاري، وزيادة الرسوم على الشركات التي تستقدم وتشغل عمال أجانب، ما يعني إن تصحيح الأجور سيبلغ نحو 30%.

وسريعاً ما تحرك التحالف الخفي بين أصحاب المصالح الراسخة من النموذج الاقتصادي القائم. وعلى الرغم من أن مقترحات نحاس كانت خجولة نسبياً ولم تشكل تحدياً اشتراكياً، كانت ردة فعل النخبة الحاكمة ورجال الأعمال الكبار ضد المقترحات بشدة. وبلا أي نقاش جدّي أو تفكير في مصالح العمال والحاجات الفعلية، عمل هذا التحالف بأقصى قوّته المتاحة من خلال السلطة لإجهاض مقاربة وزير العمل شربل نحاس المطروحة على مجلس الوزراء والتي تتضمن البحث في مسألة تصحيح الأجور وإعادة الاعتبار إلى مفهوم الأجر الاجتماعي المفقود في لبنان، واستخدام الأدوات الضريبية والإنفاقية من أجل تثبيت دور الدولة الراعية عبر تعميم شبكات الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية التي تحسّن مستوى المعيشة، ولخلق الوظائف المطلوبة للشباب بأجور مقبولة تتناسب مع تكاليف السكن والنقل الباهظة.



اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية.
نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا

www.socialistworld.net - cwi.lebanon@gmail.com - Facebook Group: CWI Lebanon

ولكن رئيس الوزراء ووزراء حركة أمل وحزب الله أصروا على اتخاذ القرار بالتسوية مع الاتحاد العمالي العام بسرعة، خوفاً من الإضراب العام بحجة أن الوضع الأمني خطير وأن هناك مجموعات تحاول استعمال الإضراب لتنفيذ مخططات معينة، وأن الخزينة لا تحتل نحاس، إضافة إلى إعلان أصحاب الشركات والمصانع عن "عدم قدرتهم تحمل أعباء" التسوية التي وصفها رئيس رابطة الأساتذة بأنها "حبة مسكن لمريض سرطان".

وجوبت هذه المؤامرة التي أحاكتها الحكومة مجتمعة باستثناء بعض الوزراء المحسوبين على التيار الوطني الحر وتحديداً وزير العمل، بوغي نقابي كبير من النقابات المستقلة وعمال المصارف والاعلام والأساتذة الثانويين والجامعيين، ودعت هيئة التنسيق النقابية للنقابات المستقلة، إضافة إلى عمال المصارف والاعلام إلى إضراب يوم الأربعاء في 19/10/2011.

لقد تغير المزاج مع غلاء الأسعار غير المضبوطة والبطالة المرتفعة وتدهور ظروف العمال داخل المصانع والشركات وغيرها، من قطاع الإعلام إلى الصناعة والمصارف، وصرف العمال جار على قدم وساق، ويجري خفض المصاريف وتأخير دفع الرواتب في العديد من القطاعات العمالية. ولكن الفئة من العمال الأكثر نضالاً والمنظمة في نقابات مستقلة مثل المعلمين في المدارس وأساتذة الجامعات تمثل اليوم الوحدة العمالية حول مطالب طبقية. وهناك أصداء عن تأسيس نقابات مستقلة أخرى من قبل إعلاميين وعن إضرابات شهرية داخل أماكن العمل.

منذ ما يقارب السنة باتت الطبقة العاملة اللبنانية غير مكرثة بالصراع القائم بين الطبقة السياسية الفاسدة والمتحالفة طبقياً، فمنذ أن أحرق البوعزيزي نفسه واندلعت الثورات في الدول العربية بدأ المزاج في لبنان يتغير، شيئاً فشيئاً وتحولت الأكثرية من العمال في لبنان إلى التفكير بصراعها الحقيقي مع الطبقة الرأسمالية الحاكمة كما كان منتظراً.

لقد تجاوب الكثير من العمال مع الإضراب ويرفضون الآن قرار الحكومة بزيادة الرواتب دون تقديمات اجتماعية كافية، ويتجه عدد كبير نحو الدعوة إلى تطبيق خطة وزير العمل المتكاملة. وعلى الرغم من أن إصلاحات نحاس المقترحة محدودة جداً، لقد أظهرت استجابة العمال الإيجابية الإمكانية لدى البرنامج الكامل الاشتراكي أن يكون نداءً وأن يجد صداً في أوساط الطبقة العاملة والشباب. ولكن من المهم بناء الإضراب كخطوة أولى من تحركات مستمرة لاستقطاب العدد الأكبر من العمال غير الممثلين بالنقابات وذلك من أجل بناء حركة عمالية مستقلة وبرنامجاً سياسياً واقتصادياً يمثل مصلحة الطبقة العاملة القادرة على تنفيذ إضراب عام مفتوح وشامل وعلى إجبار الحكومة على تبني برنامجها أو الاستقالة.

اللجنة لأمية العمال تطالب وتناضل من أجل:

- رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع غلاء الاسعار والعقارات.
- تأمين صحي كامل للعمال ومساعدات للعاطلين عن العمل وضمان شيخوخة للمتقاعدين.
- تشكيل نقابات مناضلة ومستقلة عن قيادة الاتحاد العمالي العام الفاسدة.
- تأمين الشركات والمصارف الكبرى لتمويل وتطوير القطاع العام مثل شركتي الكهرباء والمياه.
- إعادة وتطوير النقل العمومي.
- بناء تحركات عمالية موحدة لإيقاف الشركات عن صرف العمال وإجبارهم/ن على العمل لساعات إضافية.
- توظيف في الاماكن الشاغرة داخل مؤسسات الدولة التي ينقصها الكثير من العمال.
- حق العمال الأجانب في التنظيم داخل النقابات والنضال من أجل حقوق عمالية لجميع العمال في لبنان.
- طرح بديل عمالي طبقي لسياسات رأس المال الجشعة ولبناء حزب جماهيري عمالي قادر على التحويل الاشتراكي للمجتمع اللبناني.

اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية.
نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا

www.socialistworld.net - cwi.lebanon@gmail.com - Facebook Group: CWI Lebanon